

أنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع

راج الخلط في هذا العهد بين التعبيرات المتصلة بأنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع ، بل بين تعبيرات بعض أنظمة الحكم وتعبيرات بعض أنظمتها الأخرى ، وتعبيرات بعض مذاهب الاجتماع وتعبيرات بعض مذاهبه الأخرى . ونشأ هذا الخلط حتى عم الآخذين بمبادئ المعرفة الأولى والبالغين درجة من الثقافة معدودة ، وحتى غمر البيئات البائدة في ميادين الاتجاهات الاجتماعية الحديثة والضاربة في هذه الميادين بسهم ، وسواء منها القائم في هذه الناحية الشرقية من العالم والقائم في تلك الناحية الغربية منه . بل إن ذلك الخلط الراجع إلى غير قليل من الجهل قد طغى على بعض الصيغ التشريعية التي تختص عادة بميزة الدقة في التعبير والوضوح في الأداء . فالشيوعية يرد استعمالها مرادفة « البلشفية » ، « والديمقراطية » تترادف بعض الأحيان مع « الاشتراكية » أو تتقابل ، ويتراوح وصل « الدكتاتورية » بين الشيوعية والحكم المطلق .

ووجه الخلط عندنا هو أن المستعملين لا يميزون بين أنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع من ناحية ، ولا يحددون أنواع كل من تلك الأنظمة وهذه المذاهب من ناحية أخرى .

وأنظمة الحكم متصلة بسياسة الدولة ، ومذاهب الاجتماع متصلة بهناء الفرد في معاشه . والشأن في تحديد أنواع أنظمة الحكم راجع إلى الاختيار بين اتجاهين أساسيين اثنين : اتجاه الاستئثار ، واتجاه المساهمة . والشأن في تحديد أنواع المذاهب الاجتماعية راجع إلى الاختيار بين اتجاهين أساسيين اثنين كذلك : اتجاه الانفراد ، واتجاه المشاركة . وإذا تعددت بعد ذلك أنظمة الحكم وتعددت مذاهب الاجتماع ، فإنما يستند تعددها جميعا إلى الاقتراب قليلا أو الابتعاد قليلا عن الاتجاهين المتصلين بالحكم والاجتماع .

وليس في الحكم غير توزيع بين الأوتوقراطية والديموقراطية . وليس في الاجتماع غير توزيع بين الانفرادية والاشتراكية . تريد الأوتوقراطية أن تستأثر بالسلطان لوحد ، وتريد الديموقراطية أن تجعل السلطان للأمة مجتمعة . وتريد الانفرادية أن تسند نظام العيش في الجماعة إلى حرية تصرف كل فرد ، وتريد الاشتراكية أن تحقق ذلك النظام باشتراك الجماعة . وتلجأ الأوتوقراطية إلى وسيلة الطغيان والدكتاتورية ، وتلجأ الديموقراطية إلى وسيلة الشورى . ويتراوح الطغيان بين تولى الفرد « الأحد » سلطات الدولة جميعها يرجع إليه في أمور التشريع وأمور القضاء ومور التنفيذ ، واستعانت بهيئات « استشارية » يطلب رأيها ولا يتقيد به . وتتراوح الشورى بين الرجوع إلى أفراد الشعب عن طريق الاستفتاء ، والرجوع إلى هيئة ممثلة لإرادات هؤلاء الأفراد وهي البرلمانات والمجالس النيابية . ومن هنا قامت الحكومات الأوتوقراطية المطلقة كما كان في عهد هتلر والحكومات الأوتوقراطية المقيدة كما هو الآن في أسبانيا في عهد فرانكو . وقامت الحكومات الديموقراطية المقيدة كما هو الحال في الولايات المتحدة وإنجلترا . على أن الدكتاتورية ، وسيلة الأوتوقراطية ، لا تعنى الرجعية دائماً ، والشورى ، وسيلة الديموقراطية ، لا تعنى الحرية دائماً ، فبعض الأوتوقراطيات قد تميزت بطابع التسامح وإن ندر ، وبعض الديموقراطيات قد تنزع بها الأهواء المنازع الرجعية ؛ أذ تهب عليها أعاصير الاستئثار وتطغى على بيئتها اعتبارات الكبت والاستبداد . وفي التاريخ القديم والتاريخ الحديث أمثلة عدة ناطقة بأن الأوتوقراطيات ليست كلها رجعية ، وبأن الديموقراطيات ليست كلها تقدمية ، بل إن غير واحدة من ديموقراطيات هذه الأيام لتميل إلى الرجعية وإلى استعمال وسيلة الطغيان والدكتاتورية لفرض اتجاهاته الرجعية إلى الوراء .

وأما مذاهب الاجتماع فيقف التقابل في مضارها بين الفردية والاشتراكية . وتستند الفردية إلى إطلاق العنان للخصوص . وتستند الاشتراكية إلى الاستمساك بأهداب العموم . تريد الفردية الملكية الخاصة ، وحرية تصرف الفرد فيما يملك كما يشاء ويهوى ، وفي تحمله تبعة تصرفه هل ينتج أو لا ينتج ، هل يعيش عيشة البذخ أو ينزل إلى حضيض الفاقة . وتريد الاشتراكية نشرًا

أنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع

للعادلة الاجتماعية بين الأفراد جميعاً ، فلا تميز بين المالكين والمحرومين ، فتجعل الملكية العامة هي القاعدة ، وتقرض الإنتاج على الجميع بتهيئة الفرص للجميع ، وتسعى إلى سد حاجات الجميع .

وتتراوح الانفرادية — تراوح الأوتوقراطية — بين الإطلاق والتقييد ، فتنتطوي على الرأسمالية ، التي تقدم عنصر المال على كل عنصر سواه ، كما تذهب إلى التعاونية التي تؤلف بين عنصرى المال والعمل . وكذلك تتراوح الاشتراكية بين الإصلاحية التدرجية المستندة إلى نقابات العمال وتنظيم حركتها ، وبين الشيوعية الحاملة بالمساواة المطلقة بين الأفراد من حيث «الأخذ من كل بقدر طاقته» ، و«إعطاء كل بقدر حاجته» تتوسطهما الجماعية الآخذة من «كل بقدر طاقته» ، لكن المعطية «كلا بقدر عمله» . فكانت الاشتراكية المتولية الحكم الآن في إنجلترا هي الإصلاحية النقابية ، وكانت الاشتراكية المتولية الحكم الآن في الاتحاد السوفيتي هي الجماعية لأنها تعطى كلا بقدر عمله ، ولم تكن هناك شيوعية متولية الحكم ؛ لأنه ليس اليوم في أية ناحية من نواحي العالم نظام يعطى أحداً «بقدر حاجته» ، وهي الخاصية التي يتميز بها المذهب الشيوعي . وليس هناك نظام يمنع الملكية الخاصة منعاً باتاً ، أو يقضى على الحاجة لاستعمال المال والنقد قضاء . وقد حاولت الثورة الروسية أن تحقق ذلك النظام الشيوعي في إطلاقه ، لكن محاولتها لم تدم أكثر من أسابيع ، تراجعت بعدها إلى النظام الجماعي واقتنعت بأن النظام الشيوعي لا يمكن أن يتحقق في ظروف البشرية الحاضرة ، وأنه ينبغي أن تنقضى أجيال وأجيال وهو في عداد المثل العليا التي تعتبر في عداد النظريات التي يحلم أصحابها بتحققها في عهد من العهود .

فاذا لم تكن هناك لذلك أنظمة شيوعية مطبقة اليوم في بلد من البلاد ، فإن في عديد منها أحزاباً شيوعية أو حركات شيوعية يحملون لواء تعاليم النظرية أو المثل الأعلى في رأيهم . ومن هذه الأحزاب ما يساهم زعماءه وأعضاؤه في أدوات الحكم في بلادهم ، فيقاسمون الجماعيين والإصلاحيين ، بل يفاسمون أحزاب الوسط بعض الأحيان . لكن الخلاف قائم بينهم وبين النوعين الآخرين من الاشتراكيين على طبيعة العلاقة بينهم وبين الاشتراكية المتولية الحكم في روسيا ، وهم متمهون بأنهم إنما يخضعون لتعاليم موسكو ، فيؤثرون اتجاهاتها على اتجاهات بلادهم القومية . وهكذا قال حزب العمال في إنجلترا عند ما تقدم

إليه الحزب الشيوعي يطلب الاندماج فيه والانخراط في سلكه ، فرفض الطلب مسنداً رفضه إلى اعتبار الإذعان لموسكو وإيثار المصالح الروسية على المصالح البريطانية . وهكذا قال أخيراً مسيو بلوم رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي — وأمن على قوله المؤتمر الاشتراكي الفرنسي العام المنعقد في شهر أغسطس الماضي — إنه يأخذ على الحزب الشيوعي الفرنسي انضواءه تحت لواء موسكو ، وعدم أخذه في تسيير أموره الداخلية بالوسائل الديمقراطية .

على أن الشيوعيين يردون على الاتهام بأن نظام الدولية الشيوعية قد ألغى منذ سنوات ، فليس هناك وسيلة للتبعية لموسكو ، ويضيف الشيوعيون الفرنسيون إلى هذا الاعتبار العام اعتباراً خاصاً في دفع التهمة عن أنفسهم هو أنهم قد وقفوا أخيراً من قضية الرور موقفاً قومياً ، هو موقف التضامن مع الاشتراكيين والمسيحيين الديمقراطيين ، وهو موقف مناقض ومناهض لموقف الاتحاد السوفيتي . وروسيا تريد أن تحفظ الرور ضمن النظام الألماني ، وفرنسا تريد له نظاماً دولياً ممتازاً .

وأما البلشفية — أو البلشيه على وجه أصح — فهو تعبير لا يصح إسناده إلا إلى حالة بل إلى حادثة معينة خلال تطور الحركة الاشتراكية الروسية . ويرجع تاريخ هذه الحادثة إلى سنة ١٩٠٣ إذ عقد مؤتمر دولي للاشتراكية الديمقراطية مثلت فيه الأحزاب والمنظمات الاشتراكية وفود قومية ، كان بينها وفد روسي ، وأريد تمثيل هذه الوفود في لجان المؤتمر وهيئته التنفيذية . فطالب أعضاء هيئة « الاشتراكيين اليهود في روسيا » أن يعتبروا أنفسهم وحدة قائمة بذاتها تمثل على حدة في مختلف لجان المؤتمر ، فعارض سائر الأعضاء الروس هذا الاتجاه وقالوا إن الوفد ممثل للحركة الاشتراكية الروسية دون استناد إلى تشيع ديني أو اجتماعي ؛ فرفض اليهود وانسحبوا من المؤتمر . وكانوا هم بين الوفد الروسي أقلية فسماهم الآخرون « منشفيك » — من كلمة « منشى » ومعناها القلة — وسموا أنفسهم « بلشفيك » — من كلمة « بولشى » ومعناها الكثرة . ثم وقع حادث آخر حين أراد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي أن ينظم نفسه ويضع لأمره ، فأريد تحديد من هو العضو في الحزب . فقالت جماعة إنه من يقبل مبادئ الحزب ، ويتعهد بدفع الاشتراك السنوي . وقالت جماعة أخرى إنه من يقبل مبادئ الحزب ، ويتعهد بدفع الاشتراك السنوي ،

أنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع

ويقوم بمجهود في سبيل النضال الاشتراكي . وكان أصحاب الرأي الأول هم القلة ، وكان زعيم أصحاب الرأي الثاني هو لينين . فانطلقت التسمية من جديد على الأولين منشفيك وعلى جماعة لينين بولشفيك . وحسب هذا التعبير إلى لينين وأنصاره . فلما قامت الثورة في سنة ١٩١٧ وأعلن الحزب الشيوعي نعتوه بذلك النعت المحبب اليهم ، إذ أضافوه بين قوسين بعد التعبير باسم الحزب الشيوعي Parti communiste (Bolchevik).

وإذن فالتعبير « بالبلشيه » لا يتصل إلا بحادث أو حادثين معينين متصلين بتطور كيان الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي من أجل مناسبتين لاهلقتها لها بأى مبدأ من مبادئ الاشتراكية أو أى اتجاه من اتجاهات المذاهب الاجتماعية يميناً أو وسطاً أو يساراً . وإنما الخلط الذى سجلناه فى أول هذا المقال هو الذى أقحمه — خطأً وجهلاً — فى عداد تيارات هذه المذاهب . وبعد ، فرجاؤنا أن نكون بهذا المقال قد ألقينا شيئاً من الضوء على حقيقة ما تنطوى عليه معانى تلك الألفاظ التى يسيء الناس استعمالها عندما يتحدثون عن نظم الحكم ومذاهب الاجتماع . ولعلمهم أن يعنوا بتحديد نظام الحكم على أنه متصل بسياسة الدولة ، وبتحديد مذهب الاجتماع على أنه متصل بهناء الفرد ومعاشه ، وهما ميدانان متميزان فى طبيعتهما وإن وجد بينهما شئ من التفاعل ؛ لأن المذهب الاجتماعى حين ينتقل به أصحابه إلى طور التطبيق ينقلب نظاماً يحتاج إلى وسائل الدولة كي تحققه . وإلى هذا التمييز المبدئى يرجع بخاصة اتقاء الوقوع فى الخطأ ، وينتفى ما يقوم بين رجال الحكم وأهل الإصلاح من سوء تفاهم .

محمد عزمى